

القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية العاملة في منطقة نجران / المملكة العربية السعودية^١

محفوظ صالح التميمي

أستاذ دكتور في كلية العلوم الإدارية- جامعة نجران- المملكة العربية السعودية

mahfoodaltamimi@hotmail.com

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.8.3.2>

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/٦/٢

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٠/٣/١١

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المدققة، حيث طبقت على عينة من المصارف التجارية العاملة في منطقة نجران وعددها سبعة، باعتبارها أهم المناطق الجاذبة للاستثمار في المنطقة الجنوبية للمملكة مقارنة بالفترة السابقة. ولتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها تم تصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة، وتم توزيع (٥٠) استبانة على أفراد عينه الدراسة من مديري العموم، ومديري إدارات الائتمان، ومديري إدارات المخاطر، ومديري إدارات المراجعة الداخلية، ومسئولي الالتزام بالإضافة إلى بعض الموظفين في تلك الإدارات. ولمعالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، واختبار كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة .

أظهر تحليل بيانات الدراسة الميدانية مجموعة من النتائج من أهمها: اعتبار عامل المعرفة الشخصية بالمقترض من قبل مدير البنك واسمه في السوق من أهم عوامل مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان، يليه عامل سمعة المحاسب القانوني الذي قام بتدقيق القوائم المالية والمنظمة المهنية التي ينتمي إليها من أهم عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أبرزها: ضرورة الاهتمام بتحليل القوائم المالية واستخدام مؤشرات التحليل في تقييم المخاطر المالية لقرارات الائتمان عبر التدريب والتأهيل المستمر، والتعيين على أساس الكفاءة والقدرة على استخدام أدوات التحليل المالي، وضرورة التحول من فلسفة السياسة الائتمانية القائمة على المعرفة الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسة الائتمانية مع زيادة درجة التفويض للفروع.

الكلمات المفتاحية: منشآت الأعمال؛ القوائم المالية؛ المصرف التجاري؛ القرار الائتماني.



الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

تمثل المحاسبة اليوم لغة المال والأعمال وإحدى أهم مصادر البيانات والمعلومات التي تطلبها عملية ترشيد القرارات الإدارية، فالمعلومات المحاسبية ذات أهمية في هذا المجال خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لما لها من تأثيرات جانبية تتمثل في تجميد جزء هام من أموال المصارف التجارية نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على السداد، وبالتالي تعرضها لخسائر حقيقية مادية مثل هلاك الدين الممنوح. ونظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على قرار منح الائتمان فقد اهتمت المصارف التجارية بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المدققة باعتبارها مورداً أساسياً تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها الائتمانية، (القطناني، ٢٠٠٤ م). حيث إن سلامة وفعالية القرار الائتماني يتوقف على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها هذا القرار أو ذلك. وهذا يندرج في إطار أهداف تدقيق القوائم المالية التي يعتمد عليها مدقق الحسابات (المحاسب القانوني) حيث إن توقيعها عليها يزيد الثقة بهذه المعلومات المحاسبية كما يزيد الاعتماد عليها ولدرجة كبيرة في المصارف التجارية لأغراض منح التسهيلات الائتمانية. وبما إن منطقة

^١ بحث مدعوم من قبل عمادة البحث العلمي في جامعة نجران برقم (NU/SHED/16/014)

نجران تشهد منذ فترة نهضة عمرانية وتنموية على كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية مقارنة بالفترة السابقة باعتبارها منطقة جاذبة للاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي، يتطلب ذلك تطوراً في الخدمات المصرفية وفي مقدمتها عملية الائتمان المصرفي الذي تحتاجه منشآت ورواد الأعمال الحاليين والمحتملين، بحيث يعتمد القرار الائتماني على المعلومات المحاسبية لمصاحبة التغيرات في البيئة المحاسبية السعودية التي اعتمدت على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية منذ العام ٢٠١٧م للاندماج مع البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية. ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في الكيفية التي يتم بموجبها ترشيد القرارات الائتمانية في المصارف التجارية السعودية، وما أهم المصادر المعلوماتية الواجب الاعتماد عليها في ذلك؟

مشكلة الدراسة:

تعتمد السياسات الائتمانية في المصارف التجارية عادة على عدد من المصادر المعلوماتية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل. ومن هذا المنطلق عنيت هذه الدراسة بتبسيط الضوء على أهمية القوائم المالية المدققة التي تصدرها منشآت الأعمال العاملة في المملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات وتأثيرها في عملية اتخاذ قرارات الائتمان في المصارف التجارية العاملة في المملكة، ومدى قدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المنافسة في عملية الائتمان وبيان الممارسة العملية لهذه المصارف في ذلك، وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

١. ما مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في المصارف التجارية السعودية عند اتخاذ القرارات الائتمانية؟
٢. ما العوامل المؤثرة في مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة باعتبارها من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ القرارات الائتمانية؟
٣. ما أهم بنود القوائم المالية المدققة لاتخاذ القرارات الائتمانية؟
٤. كيف تفعل إدارات المصارف التجارية خبرتها وتأهيلها واستخدامها لبيانات القوائم المالية المدققة في ترجيح اتخاذ القرارات الائتمانية؟

أهمية الدراسة:

تمتد أهمية الدراسة لتشمل الجانبين العملي التطبيقي والعلمي الأكاديمي:

الجانب العملي ويشمل:

١. إبراز أهم مصادر المعلومات التي يجب الاعتماد عليها في رسم السياسة الائتمانية للابتعاد عن القرارات والتسهيلات الائتمانية غير المدروسة، لما لها من تأثيرات سلبية تتمثل في تجميد جزء مهم من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على السداد وبالتالي تعرض المصارف المانحة لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين الممنوح.
٢. رفع وعي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية بمجموعة العوامل المؤثرة على مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة لطالب الاقتراض وبأهمية بنودها وتحليلها للتحقق من سلامة الوضع والأداء المالي للعميل وجدارته الائتمانية ومخاطر الاقتراض. لذلك يمكن أن تعد هذه الدراسة مدخلاً جديراً بالاهتمام للمصارف التجارية السعودية والتي تسعى إلى تعزيز مراكزها التنافسية في السوق المالي داخل وخارج المملكة.
٣. إيجاد حلقة وصل بين الفكر المحاسبي والواقع العملي من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من توصيات يمكن الاعتماد عليها في تطور السياسات الائتمانية وتحليل أسباب الاعتماد على القوائم المالية المدققة باعتبارها من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من وجهة نظر كل من المقرضين والمستثمرين.

الجانب العلمي ويشمل:

١. إن هذه الدراسة تمثل دليلاً أمام الأكاديميين والمهنيين للتعرف على الواقع العملي للمصارف التجارية السعودية، في كيفية ترشيد القرارات الائتمانية وتبني سياسات ائتمانية سليمة.
٢. تعد هذه الدراسة أساساً لإعداد بحوث ودراسات مستقبلية - نظراً لقلّة الدراسات في هذا الموضوع عن المصارف التجارية السعودية - حسب علم الباحث - والتوسع فيها لمعرفة مدى الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الائتمان.

أهداف الدراسة:

البحث الحالي هو عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لمعرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في المصارف التجارية العاملة في منطقة نجران باعتبارها من أهم المناطق الجنوبية بالمملكة الجاذبة للاستثمارات نظراً لما تشهده المنطقة حالياً من نهضة عمرانية وتنموية في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية والخدمية وتأثير ذلك على النشاط المصرفي، مقارنة بالفترة السابقة، لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على مصادر المعلومات التي تعتمد عليها المصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية، ومدى اعتمادها على القوائم المالية المدققة في ترشيد قرار الائتمان.

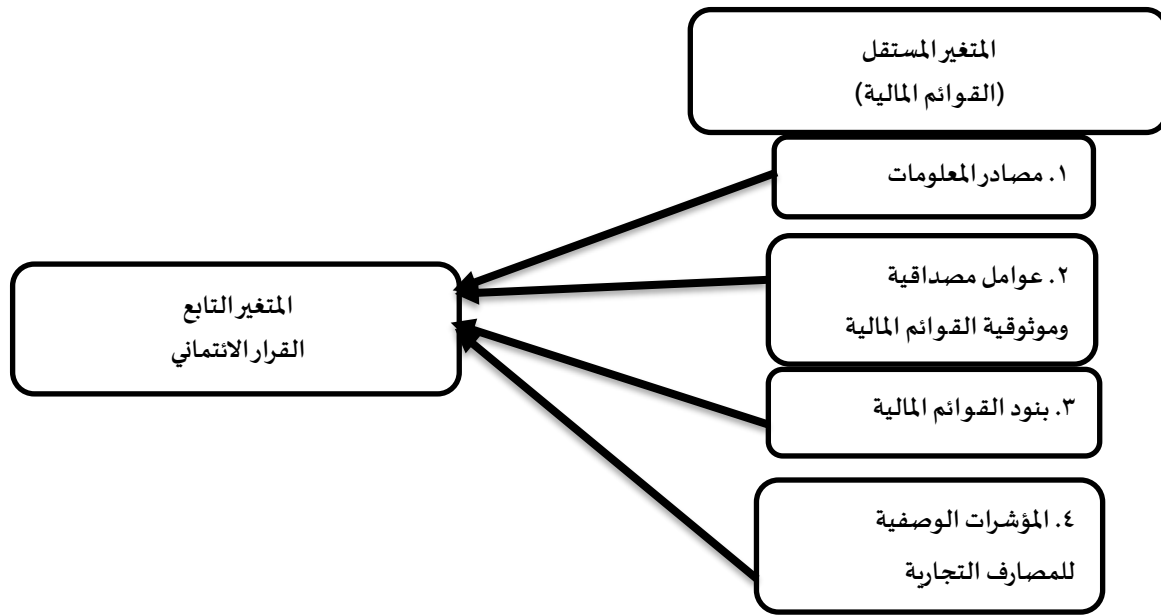
٢. تبيان أهمية تحليل القوائم المالية لطالب الاقتراض للتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة.
٣. تقييم قدرة إدارات الائتمان بالمصارف التجارية السعودية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية، وتحديد درجة الاختلاف نحو مدى اعتماد المصارف التجارية على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ قرارات الائتمان.
٤. معرفة مدى قدرة القوائم المالية المدققة على توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لضمانات الائتمان المصرفي وتعزيز الثقة بين طالب الائتمان (المقترض) والمصرف التجاري (المقرض).
٥. تقديم عدد من التوصيات الهادفة التي تعزز من درجة الاعتماد على القوائم المالية المدققة للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة، فضلاً عن فتح المجال أمام الدراسات اللاحقة لبحث مواضيع أخرى ترتبط بموضوع الدراسة.

فرضيات الدراسة:

- انساقاً مع مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها تم صياغة الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لمصادر المعلومات في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- الفرضية الثانية: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لعوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- الفرضية الثالثة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لبنود القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- الفرضية الرابعة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية للمؤشرات الوصفية للمصارف التجارية في ترجيح اتخاذ القرارات الائتمانية.

نموذج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام النموذج الذي يظهر فيه ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل (القوائم المالية) ممثلاً بفرضيات الدراسة والمتغير التابع (القرار الائتماني)، وما مدى ادراك الإدارة المصرفية لهذه العلاقة من خلال اختبار الفرضيات الممثلة للمتغير المستقل.



المصدر: إعداد الباحث بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة

أسلوب الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي- كما سبق الإشارة إلى ذلك - والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تحليل وتفسير ملائم لها وصولاً إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

حدود الدراسة:

- جرت هذه الدراسة في إطار مجموعة من الحدود المؤثرة التي أخذت في الحسبان:
1. حدود موضوعية: تقتصر هذه الدراسة على القوائم المالية المدققة وأهميتها بنودها وموثوقيتها وتأثيرها في اتخاذ القرارات الائتمانية من قبل المصارف التجارية العاملة في السعودية، ولم تتعرض للمصارف الإسلامية وذلك بسبب عدم وجود التجانس والاهداف بين أنشطة المصارف التجارية والمصارف الإسلامية.
 2. حدود زمنية: أجريت هذه الدراسة خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٩ م.
 3. حدود مكانية: انحصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية السعودية العاملة في منطقة نجران.

أداة الدراسة:

استكمالاً لمنهجية الدراسة، وتحقيقاً لأغراضها، ولمعرفة أهمية، ومدى تأثير القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الائتمان في المصارف التجارية موضوع الدراسة، صمم الباحث استبانة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية كأداة لهذه الدراسة، وقد تم إعداد هذه الاستبانة وتطويرها بعد الاطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم وموضوع الدراسة وأهدافها حيث تضمنت الاستبانة قسمين تضمن القسم الأول معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة أو ما يعرف بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين (عينة الدراسة) بينما تضمن القسم الثاني على مجموعة من الأجزاء (المحاور) لاختبار الفرضيات، كما استخدم نظام ليكرت الخماسي لاختبار مدى أهمية كل بند من البنود التي احتوتها كل فقرة من الفقرات.

الرأي (درجة الأهمية)	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

المصدر: إعداد الباحث

اختبار الصدق والثبات:

لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة (الاستبانة) قبل صياغتها النهائية للتأكد من مدى ملاءمتها لقياس أهداف الدراسة فقد تم عرضها في صورتها الأولية على بعض الأساتذة المتخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء في جامعة نجران وجامعة الملك خالد وعلى بعض مديري المصارف التجارية العاملة في منطقة نجران (بنك الرياض - البنك الأهلي التجاري - مجموعة سامبا المالية) للتأكد من أن فقراتها وبنودها تقيس ما وضعت لقياسه، هذا وقد تم الأخذ ببعض الملاحظات والآراء طبقاً لطبيعة النشاط المصرفي في المملكة، وتم تعديل وإضافة بعض البنود حسب هذه الآراء والملاحظات، حتى ظهرت بصورتها النهائية وفقاً لقناعة الباحث.

وللتحقق من قوة الثبات باستخدام معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، فقد تم قياس الثبات الكلي لمحاور الاستبانة وبلغت (٠,٦٩٧)، وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة إحصائياً (٠,٦٠)، وهذا يدل على أن فقرات الاستبانة مقبولة وبالتالي فهي صالحة لغايات هذه الدراسة (Sekaran, 2014)

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

تُعد هذه الدراسة حول القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في عينة من المصارف التجارية السعودية من الدراسات النادرة نظراً لندرة الدراسات المحلية في مجالها بشكل مباشر في حدود الاطلاع المتواضع للباحث، حيث لم يجد الباحث سوى دراسة واحدة عن البنوك التجارية السعودية في هذا المجال، وهناك بعض الدراسات التي اطلع عليها الباحث ولها علاقة بموضوع الدراسة على النحو الآتي:

- دراسة خلود محمد شحبل (٢٠١٧): " دور تحليل القوائم المالية في قرارات منح الائتمان وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية- دراسة ميدانية على البنوك التجارية السعودية " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور استخدام تحليل القوائم المالية في قرار منح الائتمان، من قبل البنوك التجارية السعودية من خلال التحقق من مدى اعتماد البنوك التجارية على تحليل القوائم المالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان، ودراسة العلاقة بين استخدام تحليل القوائم المالية في قرار منح الائتمان ونسبة مخصص خسائر الائتمان المحتملة وحجم البنك. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث إن البنوك التجارية السعودية تستخدم تحليل القوائم المالية للتعامل عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم احتفاظ العميل بسجلات محاسبية منتظمة كأحد المعوقات في استخدام تحليل القوائم المالية، وإن نسبة مخصص خسائر الائتمان المحتملة في البنوك لا تتأثر باستخدام تحليل القوائم المالية في القرارات الائتمانية ولا يختلف مدى الاستخدام لتحليل القوائم المالية باختلاف حجم البنك. وفقاً لتلك النتائج أوصت الدراسة بجملة من

- التوصيات أهمها، أهمية اعتماد البنوك التجارية السعودية بشكل أوسع على التحليل المالي للقوائم المالية، وأجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول موضوع البحث، نظراً لندرة الدراسات حوله في المملكة العربية السعودية.
- دراسة عاصم حسن محمد جيرة (٢٠١١): "أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية" تناول البحث أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية وذلك بغرض الوصول إلى قرار منح أو منع التسهيلات الائتمانية من خلال نتائج التحليل إذ يتوقف عليه مدى كفاءة الإدارة في إدارة أموال البنك.
 - ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التحليل المالي للقوائم المالية من قبل البنك للجهة طالبة التسهيلات الائتمانية، وفر مؤشرات إيجابية بالبنك ساهمت في خفض مخاطر منح الائتمان المصرفي، وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابياً بين التحليل المالي وخفض مخاطر الائتمان المصرفي، التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة وفر دوراً إيجابياً ساعد في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، كما وفر مؤشرات ساهم في التنبؤ بمخاطر منح التسهيلات الائتمانية. وأوصت الدراسة ضرورة التحليل المالي للقوائم المالية ولأكثر من فترتين مما يعكس ذلك إيجابياً على اتخاذ القرارات الائتمانية بالقطاع المصرفي، ضرورة أن تعتمد إدارة الاستثمار بالبنوك عند منحها للتمويل للأطراف الخارجيين على التحليل المالي للتقارير المالية المنشورة، ضرورة تطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمليات منح الائتمان المصرفي بمصرف المزارع التجاري.
 - دراسة محفوظ صالح التميمي (٢٠١٢): "القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية- دراسة ميدانية" هدفت الدراسة إلى معرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في البنوك التجارية اليمنية العاملة في محافظة عدن -الجمهورية اليمنية- باعتبارها منطقة للتجارة الحرة، فضلاً عن التعرف بأهمية القوائم المالية المدققة ومعرفة تأثيرها في اتخاذ القرارات الائتمانية وعلى الممارسة العملية لإدارات الائتمان في تلك البنوك. وأظهرت نتيجة الدراسة أن عامل الاستعلاء عن مركز مخاطر العميل بالإضافة إلى الاتصال المباشر بإدارة المنشأة ومصحة الضرائب من خلال البطاقة الضريبية للمقترض من أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية.
 - دراسة علي صالح قاسم شمسان (٢٠٠٩): "مدى اعتماد البنوك الإسلامية على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الائتمانية" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأطر النظرية المفهومية للتحليل المالي باستخدام القوائم المالية في البنوك الإسلامية وتحديد أهمية مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك الإسلامية اليمنية وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية اليمنية تعتمد على مصادر معلومات مختلفة في اتخاذ قرارات الائتمان لما لها من خصوصية وأوصت بقيام البنوك الإسلامية بدورات منتظمة متخصصة لمتخذي القرارات الائتمانية، ويلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلى ظروف وخصوصيات البنوك الإسلامية عند ترشيد قراراتها ولم تشر إلى البنوك التجارية التي تتميز ببعض الخصوصيات في نشاطها مقارنة بالبنوك الإسلامية.
 - دراسة ميرفت على أبي كمال (٢٠٠٧): "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل 11)" هدفت هذه الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين وفقاً للإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية وتقييم واقع استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها تلك المصارف وأوضحت الدراسة أن مجلس الإدارة بالمصارف يعتمد استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان ويراجع المجلس سياسات الائتمان لإجراء التعديلات عليها حتى تتوافق هذه السياسات مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية والمحاسبة والشفافية والإصلاح مع تطبيق الحوكمة الرشيدة في المصارف.
 - دراسة البحيصي والكحلوت (٢٠٠٥): "العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مستوى الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" هدفت هذه الدراسة على مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وأن محلي الائتمان ممن لديهم سنوات خبرة كبيرة لا يميلون للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني مقارنة مع أولئك الذين لديهم خبرات منخفضة وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر.
 - دراسة منير موسى لطفي (٢٠٠١): "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم المصادر التي يعتمد عليها مسؤولو الإقراض والائتمان في المصارف الأردنية وما إذا كان هذه المصادر تختلف باختلاف بعض العوامل الديمغرافية وتوصلت الدراسة إلى أن كافة المصادر المستخدمة لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي للمقرض وموقعه.
 - الدراسات الأجنبية:
 - دراسة دانوس وبول (٢٠٠٤): "تأثير المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية المتعلقة بالقروض المصرفية"، وطبقت الدراسة باستخدام حالات إقراض واقعية في بيئة تجريبية في بريطانيا، وتشير النتائج إلى أن موظف التسهيلات في قسم القروض قد يصل إلى مستوى عال من الثقة لمنح القروض في مرحلة متقدمة في حال توفرت له المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة بالإضافة إلى معلومات وبيانات أخرى، وفي أثناء تنفيذ عملية الإقراض فإن المعلومات المحاسبية وغيرها كالعوامل المتعلقة بخطط الشركة المالية قد تزيد من ثقة المؤسسة مانحة الائتمان بمنح

القرض أو تقلل من هذه الثقة، وبناء عليه كلما كانت هذه المعلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب فإن المؤسسة المصرفية تكون قادرة على اتخاذ قرار بمنح القرض الائتماني أو عدمه بناء على هذه القاعدة من المعلومات المحاسبية المتوفرة.

• دراسة جاك ايبسون (٢٠٠٣): "أهمية المعلومات الشخصية في تحديد درجة المخاطرة"، حيث تؤدي المعلومات الشخصية الدور الأكبر في قبول الائتمان من رفضه، فمن الملاحظ من دراسة السياسة الائتمانية أهمية المعلومات الشخصية كمحدد في قياس درجة المخاطرة، حيث أظهرت الدراسة من تحليل عينة كبيرة من المجتمع السعودي أنه بالإمكان تخفيض درجة المخاطرة إلى أقل من (20%) في حالة الاهتمام بالمعلومات الشخصية عن العميل طالب الائتمان.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن هناك اهتماماً عند اتخاذ القرارات الإدارية وعلى مدى المخاطرة التي يمكن أن تتحملها المصارف التجارية في حالة الإخفاق في تقييم العملاء بشكل سليم، أو في حالة منح الائتمان بشكل عشوائي دون دراسة وتحليل للقوائم المالية للعميل، ولذلك يجب الاهتمام بالقوائم المالية المدققة لما تتضمنه من معلومات محاسبية موثوق بها.

وما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها ركزت بدرجة أساسية على الجوانب التفصيلية (البند) للقوائم المالية الصادرة عن منشآت الأعمال وفقاً لتعليمات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المستندة إلى معايير المحاسبة الدولية وكيفية الاستفادة منها في التوصل إلى تقييم دقيق لوضع العميل طالب الاقتراض قبل اتخاذ القرار، وعلى أهم المصادر المستخدمة في ترشيد القرار الائتماني وفقاً للسياسات المعتمدة لدى المصارف التجارية السعودية لإبراز مدى فعاليتها لدى إدارات الائتمان وكيفية التعامل معها عند اتخاذ قرار الائتمان باعتباره إحدى مجالات الاستخدام الرئيسية لأموال تلك المصارف، لأنها أكثر ربحية إذا ما قورنت بالمجالات الأخرى. بالإضافة إلى لفت أنظار إدارات المصارف التجارية والعملاء طالبين الائتمان بأهمية أعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وفي مقدمتها معيار عرض القوائم المالية والإفصاح عنها، لاسيما وأن المملكة العربية السعودية بدأت بتطبيق المعايير الدولية ابتداءً من العام ٢٠١٧ م للاندماج مع البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية، وحتى لا تتعرض القوائم المالية للعميل لمخاطر عدم الموضوعية والموثوقية من قبل المصارف التجارية أو المقرضين الحاليين والمستقبليين.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد قسمت بالإضافة إلى الإطار العام للدراسة، إلى مبحثين رئيسيين: يستعرض المبحث الأول القوائم المالية المنشورة من حيث الأهمية والأهداف وأهم الخصائص كإطار نظري للدراسة، ويتضمن المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لاختبار الفرضيات وأهم ما تشير إليه من دلالات كإطار عملي للدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري:

القوائم المالية، أهميتها، أهدافها وخصائصها النوعية

تعد المحاسبة نظاماً معلوماتياً لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية لمنشآت الأعمال إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح وخاصة الأطراف الخارجية، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسة والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم وخصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والائتمان، ويعرف (مطر، ١٩٩٥: ٥٧٧) القوائم المالية بأنها مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها منشآت الأعمال مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة. ومن هذا المنطلق تعتبر القوائم المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها منشآت الأعمال بغض النظر عن الشكل القانوني لكل منها من أهم مصادر المعلومات اللازمة لترشيد القرارات ويرجع ذلك إلى تنوع المعلومات التي تحتويها تلك القوائم المالية وما توفره من إفصاح ملائم للمعلومات لتلبية حاجات متخذي تلك القرارات باعتباره أي الإفصاح يلعب دوراً كبيراً في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين. وبهذا الصدد أشار (حماد، ٢٠٠٢: ٤٢) إلى أن دور القوائم المالية يتمثل في تقديم معلومات عادلة ومحايدة وغير متحيزة ومفيدة في اتخاذ القرارات وتحديد الاستخدام الكفؤ للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة.

وتتكون القوائم المالية المنشورة استناداً إلى الفقرة (٨) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية الساري المفعول منذ عام ٢٠٠٥ م وتعديلاته عام ٢٠٠٧ م وتطبيقه معدّل عام ٢٠٠٩ م وما يرفق بها من إيضاحات متممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية للمنشآت، في الآتي:

١. قائمة المركز المالي (Financial Position Statement):

وتمثل طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة مقارنة بالالتزامات المترتبة على هذه الأصول في لحظة زمنية هي نهاية الفترة المالية المعدة عنها البيانات. ويتخذ الشكل التقليدي لبيان المركز المالي وهو ما يطلق عليه بالميزانية العمومية صورة حساب يظهر الأصول في الجانب الأيمن مقابل المطلوبات وحقوق الملكية أي الالتزامات في الجانب الأيسر بشكل متوازن، وما يعاب على هذا البيان (مطر، ٢٠٠٣: ٦). هو عدم توضيح العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها، لذا ظهر هناك اتجاه متزايد نحو تصويرها في شكل تقرير أي قائمة تظهر الأصول معروضاً مع المطلوبات وحقوق الملكية بجانب واحد ولكن بطريقة تربط مصادر الأموال باستخداماتها من خلال ربط مصادر الأموال الطويلة الأجل (حقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل باستخدامات الأموال طويلة الأجل (الأصول الثابتة) وكذلك يربط مصادر الأموال قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) باستخدامات الأموال قصيرة الأجل (الأصول

المتداولة) بقصد الإفصاح عن بعض الدلالات والمؤشرات مثل صافي رأس المال العامل. ولذا فإن تصوير البيانات المالية على شكل قائمة (قائمة المركز المالي) يوفر للمستخدم الخارجي معلومات محاسبية تساعد في الإقلال من حالة عدم التأكد باعتبارها وسيلة أساسية للتقرير عن الأحداث المالية.

٢. قائمة الدخل (Income Statement):

وتشكل هذه القائمة أهمية لتقييم القدرة الكسبية وتقييم أداء المنشأة لأنها توضح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية مقارنة بالمصروفات المستنفدة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحاً أو خسارة، ويتم ذلك في خطوات متعددة انسجاماً مع مبدأ الإفصاح المحاسبي لما توفره من عرض منظم ومفيد للبنود لخدمة تقييم الأنشطة في المنشأة على خطوات متعددة - نتائج الأنشطة العادية - نتائج الأنشطة غير العادية - البنود الاستثنائية ثم بعد ذلك يتم تحديد أوجه توزيع الأرباح وما يتم احتجازه منها ويمكن يتم ذلك في قائمة ملحقة (قائمة الأرباح المحتجزة) بقائمة الدخل وبالتالي فإن قائمة الدخل أو بيان الأرباح والخسائر تمثل تقريراً مالياً يقيس مدى النجاح أو الفشل لعمليات المنشأة في فترة زمنية محددة. ويتخذ الشكل التقليدي لبيان الدخل شكل حساب يبين الإيرادات في الجانب الأيمن بينما المصروفات المستنفدة في الجانب الأيسر في حين يصور الاتجاه الحديث قائمة الدخل على شكل تقرير أي قائمة بهدف مراعاة مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح المحاسبي المناسب لبنود الإيرادات والمصروفات - كما سبق الإشارة إليه - لتحقيق ما يلي (مطر، ٢٠٠٣: ٧):

- الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها مما يتطلب إظهار الإيرادات من النشاط العادي أو الرئيس مستقلاً عن الإيرادات المحققة من المصادر الأخرى غير العادية وهذا ما يتطلب إظهار مصروفات النشاط العادي مستقلة عن المصروفات والخسائر الأخرى.
- الإفصاح عن كل مجمل ربح النشاط الرئيس، وصافي ربحه في بندين مستقلين وذلك قبل الوصول إلى صافي الربح العام للفترة المالية.

٣. قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement):

وهي قائمة مستحدثة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) وتعديلاته بعد أن ثبت أن القوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل لا توفران بما فيه الكفاية المعلومات المحاسبية الضرورية التي يحتاج لها المجتمع المالي وخاصة عن مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية في الأجل القصير، لذا ظهرت قائمة التدفقات النقدية لتوفر تلك المعلومات التي لا تستطيع أن تعرضها قوائم الدخل والمركز المالي، وتهدف قائمة التدفقات النقدية إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات العلاقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة التي تعد عنها تلك القائمة أي عن المتحصلات (المقبوضات) والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وأثار تلك الأنشطة على النقد، فإذا ما تم استخدام قائمة التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية فإن منافع ذلك يمكن أن تتحدد كما يلي (المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الفقرة ٤):

- توفير معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على سداد ديونها، وقدرتها في التأثير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لغرض التكيف مع الظروف المتغيرة والفرص المتاحة).
 - إن معلومات التدفقات النقدية مفيدة في تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وشبه النقدية وتمكين المستخدمين لها من تطوير نماذج لغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمختلف المنشآت.
 - قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة مشاريع لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث، كما تفيد في اختيار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفي العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر الأسعار المتغيرة.
- لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد على توضيح المشكلات والسياسات المالية للمنشأة وتوفر معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية خصوصاً في الأجل القصير.

٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Owners' Equity Statement):

وتبين قائمة التغيرات في حقوق الملكية المتغيرات التي طرأت على عناصر حقوق الملكية (الملاك) خلال مدة زمنية معينة الناتجة عن الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال أو التوزيعات على أصحاب رأس المال بصورة أرباح وبالتالي فهي تقيس حقوق الملاك في نهاية الفترة المالية وقيمة المتغيرات التي حدثت بها خلال تلك الفترة.

يستنتج الباحث مما تم الإشارة إليه إن للقوائم المالية هدفين رئيسيين، هدف يتعلق بالمنشأة كمستخدم داخلي لتعكس الاستخدامات والوضع المالي للمنشأة وبيان نقاط القوة والضعف لوضعها المالي وتساهم في وضع الموازنات التخطيطية لها، والهدف الآخر يتعلق بالجهات الخارجية كمستخدم خارجي فهي تطلع المقرضين والمستثمرين الحاليين والمستقبليين بالوضع المالي للمنشأة ومدى قوتها أو ضعفها وقدرتها التنافسية في السوق باعتبار أن المستخدمين الخارجيين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبون فيها، لهذا فهم يمثلون المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية، وتكتسب القوائم المالية فائدة إضافية إذا ما قورنت نتائج كل فترة مالية بنتائج الفترات السابقة، لذا يجب عرض القوائم المالية المقارنة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن القوائم المالية المذكورة الواجب إعدادها ونشرها بموجب المعايير الدولية والمفاهيم المحاسبية ووفقاً لمتطلبات الانظمة (القوانين) المعمول بها في المملكة، أشارت إليها صراحة التشريعات السعودية للمنظمة لنشاط منشآت الأعمال سواء كان نظام (قانون) الشركات التجارية، نظام السوق المالية و منشورات وتعليمات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة، فهذه القوائم المالية تشكل المحتوى

الرئيس للتقارير المالية التي تتضمن إلى جانب ذلك تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المحاسب القانوني وأي قوائم أو بيانات تفسيرية أو مناقشات مكتوبة بواسطة إدارة المنشأة. لأن هناك من يستخدم مصطلح القوائم المالية كمصطلح مرادف للتقارير المالية، وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1978, P.5) إلى أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المنشأة بينما تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية، ومن ثم فإن التقارير المالية تتضمن معلومات محاسبية وغير محاسبية تعتبر الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن ممارسة إدارة المنشأة.

ومن خلال متابعة الباحث للمنشورات والمجلات المحاسبية التي تصدرها الجمعية السعودية للمحاسبة، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وما تتضمنه من دراسات ومعلومات عن مهنة المحاسبة والمراجعة بالملكة باعتبارها استاذ جامعي، ومن خلال خبرته السابقة كمحاسب قانوني يمارس مهنة مراجعة الحسابات ومعايشته للواقع، أنه من الممكن أن تكون المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لا تتصف بدرجة عالية من المصدقية والموثوقية للاعتماد عليها بشكل أكبر، بسبب تأثير وسيطرة بعض إدارات المنشآت والشركات في شكل ومحتوى القوائم المالية المسؤولة عن إعدادها بحكم علاقتها الشخصية بالمحاسب القانوني الذي تعاقدت معه بدون الرجوع إلى الجمعية العمومية أو فرضته عليها، كما لوحظ إن بعض المحاسبين القانونيين تنحصر مهمتهم على إعداد القوائم المالية وليس مراجعتها وتدقيقها، لأبداء الملاحظات عليها، وهذا يخالف آداب وقواعد المهنة لأن أعداد القوائم المالية هي من مهمة المحاسب أو المدير المالي للمنشأة، وإن مخرجات المدير المالي (القوائم المالية) هي التي تمثل مدخلات المحاسب القانوني الذي يتولى عملية المراجعة والتدقيق، من أجل ذلك يضعف الحماس لدى المقترضين بالاعتماد الكلي على القوائم المالية المدققة. إلا أن هذه الظاهرة تتفاوت من منشأة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، وعلى المحاسب القانوني أن يبذل العناية المهنية الكافية وفقاً لما تفرضه عليه آداب المهنة وأن يدرك أن هناك مسئولية مدنية تقع على عاتقه في حالة الاضرار بمصالح الأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية حتى يجنب نفسه أي تساؤل بخصوص ذلك، كما إن تفعيل الدور الرقابي للجمعية والهيئة على جودة أداء أعمال مكاتب المحاسبين القانونيين العاملين بالملكة سيغلب على تلك الظواهر السلبية.

وبناءً عليه فإن الباحث يلخص مسئولية الإدارة عن البيانات المالية بالآتي (العباس، ٢٠٠١:١-٣) نقلاً عن (شمسان، ٢٠٠٩ ص ٢٣-٢٤):

أولاً: الاحتفاظ بسجلات محاسبية منظمة حسب الأصول المحاسبية، وفي ضوء ما تحددها التشريعات والقوانين المنظمة لذلك.

ثانياً: إعداد البيانات المالية من واقع السجلات المحاسبية وحسب المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ثالثاً: الإفصاح التام عن كافة المعلومات الضرورية التي تهم مستخدميها.

رابعاً: تقديم المركز المالي للشركة، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية، وكافة الإيضاحات اللازمة حول تلك المعلومات ومقارنتها مع السنوات السابقة وألا تكون تلك المعلومات معروضة بشكل لا يمكن تضليل القارئ.

خامساً: تزويد مدقق الحسابات بكافة المعلومات التي يطلبها في حدود مهنته مما يمكن من أدائها بالشكل المناسب.

وعليه فإن القوائم المالية تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي للمنشأة تحتوي على معلومات محاسبية تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة وتخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ تلك القرارات وخاصة في القطاع المصرفي، وحتى تستطيع تلك القوائم توفير القدر الكافي من المعلومات لمستخدميها، يجب أن يتم إعدادها وفقاً لقواعد معينة تفرضها معايير المحاسبة التي تصدرها المنظمات المهنية الوطنية والدولية وفي مقدمتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB). وإذا ما التزمت إدارة المنشآت بمسئولياتها عن البيانات المالية وإعدادها وعرضها وفق المعايير المحاسبية التي تنظمها فإنها تحقق جملة من الأهداف، يمكن إيجاز تلك الأهداف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والبريطانية في توفير (حماد، ١٩٩٧م) نقلاً عن (محمد، ٢٠٠٦) معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والانتماء.

• معلومات مفيدة لتقييم توقعات التدفقات النقدية.

• معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المتعلقة بتلك الموارد ومقدار التغيير فيها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيس الذي تسعى المنشآت إلى تحقيقه من خلال الإفصاح المحاسبي هو توفير قوائم مالية ذات نفع عام تفي بقدر الإمكان باحتياجات جميع الأطراف الداخليين والخارجيين من المعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويرى الباحث أن هذا الهدف الذي تسعى القوائم المالية لتحقيقه مشتق في الأساس من احتياجات مستخدمي القوائم المالية لتلك الاحتياجات التي تتأثر بدورها بالعديد من الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية للبيئة المحيطة بها وبالتالي يكون من السهل تحقيق ذلك الهدف إذا وجد التوافق بين مستخدميها وتوحدت اهتماماتهم بتلك المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وهذا صعب المنال نظراً لتضارب المصالح بين الفئات الرئيسية المهتمة بالقوائم المالية سواء كان المحاسبين القانونيين أو إدارات المنشآت المعدة لهذه القوائم أو المستخدمين لها وحتى بين المستخدمين أنفسهم. وعليه عادة ما يطلق على مفهوم القوائم المالية بذات الغرض أو النفع العام لأنه من الصعب توفير معلومات خاصة بكل طرف بصفة مستقلة (نور، ٢٠٠٠: ٤٠).

ولكي تلي معلومات القوائم المالية حاجات ورغبة المستخدمين فيجب أن تتصف ببعض الخصائص النوعية. أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية (IASB) معايير الإبلاغ المالي الأساسية الأربع: القابلية للفهم -الملاءمة - الموثوقية - والقابلية للمقارنة (أبو نصار، وحמידات، ٢٠٠٩: ٧-١١)

١. القابلية للفهم (Verifiability):

ان إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المزودة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ولدهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، لذا يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

٢. الملاءمة (Relevance):

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وتحسن من مقدرة اتخاذ القرار في عمل التنبؤات أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم السابقة ويرى (الشيرازي، ١٩٩٠: ١٩٨) أن المقصود بالملاءمة هو وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار لمستخدم معين ليس لديه علم مسبق بهذه المعلومات. وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار.

٣. الموثوقية (Reliability):

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما تقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

٤. القابلية للمقارنة (Comparability):

وتعبر عن قدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يمكن أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل تقييم المراكز المالية والأداء والتغيرات في المركز المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة. لذا يجب إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات كما يجب أن تتضمن القوائم المالية المعلومات المقابلة للفترة السابقة.

ورغم اختلاف الكتاب والمنظمات المهنية مثل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين -AICPA- ومجلس معايير المحاسبة في أمريكا -FASB- في عرض وتناول تلك الخصائص إلا أن الباحث يرى أن جودة وقيمة المعلومة المحاسبية وقدرتها التنبؤية وفهمها من قبل متخذ القرار والتأثير المباشر والفعال على ترشيد القرارات هو الذي له الأولوية، كما أن التوازن المناسب بين الخصائص النوعية للقوائم المالية يصبح شيئاً ضرورياً من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات لترشيد قراراتهم، أما الأهمية النسبية للخصائص فهي مسألة متروكة للتقدير المهني والخبرة الشخصية. وبالرغم من ذلك هناك قيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتطلب اجتيازها أهمها (بكارى هاجر ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥).

- التوقيت المناسب
- الموازنة بين التكلفة والعائد.
- الموازنة بين الصفات النوعية.
- العرض العادل.

المبحث الثاني: الإطار العملي للدراسة:

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولاً: خلفيه نظرية:

تعدّ المصارف التجارية عصب النظام المالي ومحركة عملية التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع ثم إعادة استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للاقتصاد ومن أهمها الائتمان المصرفي، وهذا ما يفرض على المصارف التجارية الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح الائتمان. من هذا المنطلق تعتبر السياسة الائتمانية للمصرف التجاري اللبنة الأساسية في تنظيم وظيفة الائتمان والتي تسعى للموائمة بين عناصر الربحية والسيولة والأمان من خلال إيجاد إطار عام ومعايير محدده يسترشدها موظفو الائتمان عند اتخاذ القرارات الخاصة

بمنح أو عدم منح التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى كونها أداة تساعد على عملية الرقابة على عمليات هذه التسهيلات الائتمانية وضمان لوحدة العمل في المنشأة المالية ، وغياها سيؤدي إلى اختلاف أسس اتخاذ القرارات وفي هذا الصدد أشار (سعيد ، ٢٠٠٤ : ١٢) تعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعته من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها ، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها وأجلها الزمنية وشروطها. وبالرغم من ذلك يرى الباحث إن هذه السياسة الائتمانية تختلف بعض الشيء من مصرف إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة بكل مصرف ومتغيرات البيئة المحيطة به والتي من شأنها يتم تحديد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات منح التسهيلات الائتمانية بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام الأموال لتحقيق أفضل عائد خدمة لأهداف المصرف، إلا إن قدرة المصرف لا تعتبر قدرة مطلقة بل نسبية نظراً لتأثير مجموعة من العوامل عليها التي تحد من تلك القدرة ومن أهم تلك العوامل (الزبيدي، ٢٠٠٢: ٥٤):

- مقدار النقود القانونية المحتفظ بها البنك في خزائنه.
- اعتماد التعامل بالشيكات والحوالات.
- ميل المتعاملين للاحتفاظ بالنقود داخل البنك أو خارجه.
- الطلب على الائتمان.
- سياسة البنك المركزي.

ولتقليل مخاطر الائتمان للكيانات التجارية استحدثت وزارة التجارة والاستثمار بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين برنامج "قوائم" لكي تودع فيه القوائم المالية لهذه الكيانات التجارية طالبت التسهيلات الائتمانية، وطلبت مؤسسة النقد العربي السعودي من المصارف التجارية العاملة في المملكة استخدام هذا البرنامج قبل تقديم أي تسهيلات ائتمانية، للاستفادة منه في تعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية ورفع الشفافية لهذه الكيانات التجارية. ومن هنا تأتي أهمية وجود القوائم المالية المدققة الموثوق بها للاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الائتمانية.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في منطقة نجران جميعها والتي يبلغ عددها (٩) تسعة مصارف تجارية وقد وقع اختيار الباحث على هذه المصارف بوصفها من المصارف التجارية العاملة في السوق المالي السعودي والتي شهدت تطوراً في نشاطها، ولغايات البحث الحالي وتحقيقاً لأهدافه، فقد تم اختيار (٧) سبعة مصارف تجارية بعد اعتذار بنك البلاد وبنك الرياض عن المشاركة أي ما نسبته (٧٨٪) من مجتمع الدراسة. أما مجتمع الدراسة للأفراد فقد شمل صناعات القرار الائتماني من مديري الفروع، مديري إداره الائتمان، مديري إداره المخاطر، والمؤثرين علياً من مديري إداره المراجعة الداخلية ومستولي الالتزام، بالإضافة إلى بعض الموظفين في جميع تلك الإدارات، وتم تحديد أفراد عينة الدراسة ب (٥٠) خمسين فرداً ممن سيتم البحث والاستقصاء معهم، ويرى الباحث أن هذه العينة كافية للتعبير عن مجتمع الدراسة نظراً لخصوصية البيئة المصرفية في المنطقة. وعلى ذلك تم توزيع (٥٠) خمسين استبانة استرجع منها (٣٥) خمسة وثلاثون استبانة بنسبة استجابة ٧٠٪ بعد متابعه مستمرة ومتعبة من قبل الباحث مع المستجيبين بشكل مباشر وغير مباشر ومقابلة البعض منهم بشكل شخصي لتوضيح فقرات الاستبانة حيث استغرقت فترة المتابعة حوالي ثلاثة أشهر نظراً لارتباط إدارات هذه المصارف بالإدارة العامة في جدة، وعند فحص الاستبانات المسترجعة أتضح أن جميعها كانت صالحة لأغراض التحليل، وتظهر البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة كما هو موضح أدناه .

ثالثاً: خصائص عينة الدراسة:

توزيع عينة الدراسة من حيث المعلومات العامة:

جدول (١): التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة لدى عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	١٥	٤٢,٨
	جامعي	١٧	٤٨,٦
	دراسات عليا	٣	٨,٦
	الإجمالي	٣٥	١٠٠,٠
التخصص العلمي	محاسبة	٩	٢٥,٧
	إدارة أعمال	١٢	٣٤,٣
	مالية	٣	٨,٦
	أخرى	١١	٣١,٤
الإجمالي	٣٥	١٠٠,٠	
سنوات الخبرة في العمل المصرفي	من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	١٣	٣٧,١
	من ١١ سنة إلى ١٥ سنة	١٣	٣٧,١
	من ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة	٩	٢٥,٨
	الإجمالي	٣٥	١٠٠,٠

١٧,١	٦	مدير الفرع	الوظيفة الحالية
٨,٦	٣	مدير إدارة الائتمان	
٨,٦	٣	محلل ائتمان	
١٧,١	٦	مدير إدارة المخاطر	
٨,٦	٣	موظف مخاطر	
١٤,٣	٥	المراجعة الداخلية	
١٧,١	٦	مستول التزام	
٨,٦	٣	موظف ائتمان	
١٠٠,٠	٣٥	الإجمالي	

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩ م

يتبين من الجدول أن حوالي (٤٨,٦٪) من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل جامعي، و(٤٢,٨٪) من أفراد العينة حاصلين على الدبلوم. وأن (٣,٣٪) من أفراد العينة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و(٣١,٤٪) من أفراد العينة من التخصصات العلمية الأخرى، و(٢٥,٧٪) تخصصهم محاسبة، و(٨,٦٪) لديهم تخصص مالية، ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة المتخصصين في إدارة الأعمال والمحاسبة، مما يدل على وجود نسبة عالية نسبياً من المحاسبين في المصارف التجارية.

كما بينت نتائج التحليل أن (٧٤,٢٪) من عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم بين خمس إلى خمس عشر سنة، و(٢٥,٨٪) ممن خبرتهم طويلة أكثر من ستة عشرة سنة. ويظهر أن (٣٧,١٪) ممن خبرتهم إحدى عشرة سنة إلى خمس عشرة سنة، والنسبة نفسها (٣٧,١٪) ممن خبرتهم تراوحت من خمس إلى عشر سنوات. وبالنسبة للوظيفة الحالية فإن غالبية عينة الدراسة أظهرت مدرء الفروع، مدرء إدارة المخاطر ومستولي الالتزام بلغت (١٧,١٪) لكل منهم، ونسبة (١٤,٣٪) من العينة من موظفي أقسام المراجعة الداخلية، ونسبة (٨,٦٪) من العينة مدرء إدارة الائتمان، والنسبة نفسها (٨,٦٪) موظفي محلل ائتمان وموظفي إدارة المخاطر.

رابعاً: نتائج التحليل الاحصائي:

لغرض تحليل النتائج إحصائياً تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة في الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وكانت النتائج كالآتي:

١. المعرفة والمشاركة في اتخاذ القرارات الائتمانية:

جدول (٢): التكرارات والنسب المئوية لكيفية اتخاذ قرار الائتمان

السؤال	الإجابة		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	لا	نعم		
هل شاركت في الدورات التأهيلية في مجال الائتمان المصرفي؟	١	٣٤	٣١,١١٤	٠,٠٠
	٢,٩٪	٩٧,١٪		

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩ م

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة كاي تربيع الجدولية (٤٤,٨٩٥)

من خلال الجدول رقم (٢) يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة شاركوا في الدورات التأهيلية في مجال الائتمان المصرفي حيث أن (٩٧,١٪) فرداً أجابوا بنعم عن السؤال المتعلق (هل شاركت في الدورات التأهيلية في مجال الائتمان المصرفي). بينما (٢,٩٪) أفراد أجابوا بلا، وبعد استخدام اختبار كاي تربيع لمعرفة دلالة الفروق بين تكرارات العينة الذين أجابوا بنعم وتكرارات العينة الذين أجابوا بلا، فإن قيمة كاي تربيع المحسوبة بلغت (٣١,١١٤) وهي أقل من قيمتها الجدولية، ويشير مستوى دلالة هذه القيمة (٠,٠٠٠) إلى عدم وجود فروق معنوية بين استجابات عينة الدراسة. وبالتالي فإن غالبية عينة الدراسة شاركوا في الدورات التأهيلية في مجال الائتمان المصرفي.

جدول (٣): التكرارات والنسب المئوية للمساهمة في اتخاذ قرارات ائتمانية

السؤال	الإجابة		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	لا	نعم		
هل تتم عملية قرار منح الائتمان في المصرف بشكل عفوي؟	٣	٣٢	٢٤,٢٩	٠,٠٠٠
	٨,٧٪	٩١,٣٪		

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩ م

درجة الحرية (٣٤) وقيمة كاي تربيع الجدولية (٤٤,٨٩٥)

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) أن معظم أفراد عينة الدراسة أجابوا أن عملية قرار منح الائتمان في البنك لا تتم بشكل عفوي، حيث إن (٩١,٣٪) فرداً أجابوا ب لا عن السؤال المتعلق (هل تتم عملية قرار منح الائتمان في المصرف بشكل عفوي؟) بينما (٨,٧٪) أفراد من عينة الدراسة أجابوا بنعم، وبعد استخدام اختبار كاي تربيع، فتيبن إن قيمة كاي تربيع المحسوبة بلغت (٢٤,٢٩) وهي أقل من قيمتها الجدولية. وتشير دلالة هذه القيمة (٠,٠٠٠) إلى عدم وجود فروق معنوية بين استجابات عينة الدراسة. وعليه أن عملية قرار منح الائتمان في البنك لا تتم بشكل عفوي.

جدول (٤): التكرارات والنسب المئوية للمساهمة في اتخاذ قرارات ائتمانية

مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع	الإجابة		السؤال	
		لا	نعم	التكرار	هل شاركت في الدورات التأهيلية في مجال تحليل القوائم المالية؟
٠,٣٩٨	٠,٧١٤	٢٠	١٥	التكرار	هل شاركت في الدورات التأهيلية في مجال تحليل القوائم المالية؟
		٥٧,١٪	٤٢,٩٪	النسبة	

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩ م

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة كاي تربيع الجدولية (٤٤,٨٩٥)

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) أن (٥٧,١٪) من أفراد عينة الدراسة لم يشاركوا في الدورات التأهيلية في مجال تحليل القوائم المالية، حيث أنهم أجابوا بلا عن السؤال المتعلق ب (هل شاركت في الدورات التأهيلية في مجال تحليل القوائم المالية؟). بينما (٤٢,٩٪) من أفراد عينة الدراسة أجابوا بنعم. وبعد استخدام اختبار كاي تربيع، فإن قيمة كاي تربيع المحسوبة بلغت (٠,٧١٤) وهي أقل من قيمتها الجدولية، وتشير دلالة هذه القيمة (٠,٣٩٨) إلى وجود فروق معنوية بين استجابات عينة الدراسة. وبالتالي فإنه لا يمكن الجزم بأن جميع عينة الدراسة شاركت في الدورات التأهيلية في مجال تحليل القوائم المالية.

جدول (٥): التكرارات والنسب المئوية للمساهمة في اتخاذ قرارات ائتمانية

مستوى الدلالة	قيمة كاي تربيع	الإجابة		السؤال	
		لا	نعم	التكرار	هل شاركت في عمليات كشف غسيل الأموال، الاحتيال، التزوير؟
٠,٠٠٠	١٧,٨٥٧	٥	٣٠	التكرار	هل شاركت في عمليات كشف غسيل الأموال، الاحتيال، التزوير؟
		١٤,٣٪	٨٥,٧٪	النسبة	

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩ م

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة كاي تربيع الجدولية (٤٤,٨٩٥)

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) أن معظم أفراد عينة الدراسة شاركوا في عمليات كشف غسيل الأموال، الاحتيال، التزوير، حيث إن (٨٥,٧٪) من العينة أجابوا ب نعم عن السؤال المتعلق ب (هل شاركت في عمليات كشف غسيل الأموال، الاحتيال، التزوير؟). بينما (١٤,٣٪) فرداً من العينة أجابوا ب لا. وبعد استخدام اختبار كاي تربيع، فإن قيمة كاي تربيع المحسوبة بلغت (١٧,٨٥٧) وهي أقل من قيمتها الجدولية، ويشير مستوى دلالة هذه القيمة (٠,٠٠٠) إلى عدم فروق معنوية بين استجابات عينة الدراسة. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن معظم عينة الدراسة شاركوا في عمليات كشف غسيل الأموال، الاحتيال، التزوير.

٢. أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان:

افتترضت هذه الدراسة وجود مجموعة من العوامل المتعلقة بالقوائم المالية تؤثر في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية، ولغرض التحقق من صحة تلك الفرضيات، تم استخدام الاختبار التائي T.test للعينة الواحدة (One-sample T test)، وذلك للحكم على أهمية تلك العوامل في تأثيرها على القرارات الائتمانية من وجهة نظر عينة الدراسة، بعد تحديد القيمة الحرجة التي يتم الحكم من خلالها كمحك (وهي القيمة ٣) على معنوية الفروق بينها وبين المتوسط الحسابي للعوامل التي شملتها الاستبانة. فإذا وجدت فروق معنوية لصالح المتوسط الحسابي للعامل فإن هذا العامل مهم ويعتمد عليه في اتخاذ قرارات الائتمان، وإذا كان الفرق لصالح القيمة الحرجة فذلك معناه أن العامل غير مهم في اتخاذ قرارات الائتمان، أما إذا أظهرت نتائج اختبار T عدم معنوية الفروق فإنه لا يمكن الجزم بأن هذا العامل مهم وله تأثير في اتخاذ قرارات الائتمان، وتبين النتائج في اختبار الفرضيات كالآتي: الفرضية الأولى: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لمصادر المعلومات في اتخاذ القرارات الائتمانية.

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T. test) لأهمية مصادر المعلومات في تأثيرها على اتخاذ قرارات الانتماء

م	عوامل مصادر المعلومات	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
١	القوائم المالية المدققة وتقرير المحاسب القانوني	٤,٩١٤٣	٠,٢٨٤٠٣	١٠١,٣١٩	٠,٠٠٠
٢	تقارير رئيس مجلس الإدارة	٤,٠٢٨٦	٠,٩٢٣٠٩	٢٥,٤٩٩	٠,٠٠٠
٣	النشرات الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية للمنطقة	٣,٤٢٨٦	١,١٤٤٩٦	١٧,٤٥٧	٠,٠٠٠
٤	الاتصال بمكتب وزارة التجارة والاستثمار بالمنطقة	٣,٣٤٢٩	١,١٦١٧١	١٦,٧٦٩	٠,٠٠٠
٥	الاتصال بمكتب مصلحة الزكاة والدخل ومعرفة بيانات الرقم الضريبي للمنشأة	٣,٩٤٢٩	٠,٩٦٨٤١	٢٣,٧٨٢	٠,٠٠٠
٦	الاستعلام عن مركز مخاطر العميل: - دائرة المخاطر عبر مؤسسة النقد - حسابات العميل في البنوك الأخرى إن أمكن	٤,٨٠٠٠	٠,٤٧٢٧٩	٥٩,٤٣٧	٠,٠٠٠
٧	معرفة وضع العميل الائتماني في برنامج (سمه)	٤,٣١٤٣	٠,٧٩٦٠٠	٣١,٦٩٣	٠,٠٠٠
٨	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل	٤,٤٢٨٦	٠,٩١٦٧٠	٢٨,٢٥٨	٠,٠٠٠
٩	وضع الشركة في أنظمة العمل كالسعودة وغيرها	٣,٩٧١٤	٠,٧٨٥٣٧	٢٩,٥٤٠	٠,٠٠٠
١٠	المعرفة الخاصة بشخصية المقترض من قبل مدير المصرف وأسمه في السوق.	٤,٩٤٢٩	٠,٢٣٥٥٠	١٢٢,٩١٣	٠,٠٠٠

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩م

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة T الجدولية (٣,٦٤٦)

تبين من خلال الجدول رقم (٦) ما يلي:

١. إن جميع عوامل مصادر المعلومات مهمة بدرجة عالية في تأثيرها على اتخاذ القرارات الائتمانية، إذ أن متوسطاتها الحسابية أكبر من القيمة الحرجة (٣) وتشير القيم التائية المحسوبة كونها أكبر من القيمة الجدولية إلى معنوية أهمية عوامل مصادر المعلومات.
٢. اعتبرت عينة الدراسة أن عامل المعرفة الخاصة بشخصية المقترض من قبل مدير المصرف وأسمه في السوق من أهم عوامل مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ قرارات الانتماء، وذلك بناءً على القيمة التائية المحسوبة كونها أكبر قيمة بين قيم العوامل الأخرى، والتي تشير إلى أن الفرق بين القيمة الحرجة والمتوسط الحسابي للعامل البالغ (٤,٩٤٢٩) عالٍ جداً، ويشير الانحراف المعياري البالغ (٠,٢٣٥٥٠) وهو أقل انحراف معياري ولذا فإن عينة الدراسة تتفق على أهمية هذا العامل. ومن خلال هذه النتيجة يمكن قبول الفرضية القائلة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لمصادر المعلومات في اتخاذ القرارات الائتمانية.

الفرضية الثانية: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لعوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T. test) لأهمية عوامل التأثير على درجة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي يتم

الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الانتماء

م	عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
١	سمعة المحاسب القانوني الذي يتولى تدقيق القوائم المالية للمنشأة والمنظمة المهنية التي ينتمي إليها	٤,٥١٤٣	٠,٥٠٧٠٩	٥٢,٠٨٣	٠,٠٠٠
٢	معايير المراجعة التي اعتمدها المحاسب القانوني ومدى الالتزام بالأنظمة المنظمة لنشاط المنشأة	٤,٤٠٠٠	٠,٦٥٠٧٩	٣٩,٥٤٤	٠,٠٠٠
٣	نوع الرأي الذي يبديه المحاسب القانوني وازهار المخالفات	٤,٣٧١٤	٠,٦٤٥٦١	٣٩,٦٠٠	٠,٠٠٠
٤	المعايير المحاسبية المتبعة في أعداد القوائم المالية	٤,٢٢٨٦	٠,٦٤٥٦١	٣٨,٢٩١	٠,٠٠٠
٥	السياسات المحاسبية المتبعة ومدى ثباتها	٣,٩٧١٤	٠,٨٥٧٠٠	٢٧,٠٧٠	٠,٠٠٠
٦	السياسات والقرارات الادارية المتبعة في مجال الانتاج، الشراء، البيع، التمويل	٤,٠٨٥٧	٠,٨٨٦٨٨	٢٦,٩٢١	٠,٠٠٠
٧	توزيع الارباح ومكافآت أعضاء مجلس الادارة وتعويض العاملين	٤,١١٤٣	١,٠٢٢٤٤	٢٣,٥١٧	٠,٠٠٠
٨	الاتصال بهيئة المحاسبين القانونيين السعوديين للتأكد من صحة سجل المحاسب القانوني	٣,٩٤٢٩	١,٢٨٢٠٧	١٧,٩٦٤	٠,٠٠٠

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الاحصائي ٢٠١٩م

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة T الجدولية (٣,٦٤٦).

من خلال الجدول رقم (٧) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:

١. إن جميع عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية مهمة بدرجة عالية في تأثيرها على اتخاذ القرارات الائتمانية، إذ أن متوسطاتها الحسابية أكبر من القيمة الحرجة (٣) وتشير القيم التائية المحسوبة كونها أكبر من القيمة الجدولية إلى معنوية أهمية عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية.
 ٢. اعتبرت عينة الدراسة عامل سمعة المحاسب القانوني الذي قام بتدقيق القوائم المالية والمنظمة المهنية التي ينتمي إليها، من أهم عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان، وذلك بناءً على القيمة التائية المحسوبة (٥٢,٠٨٣) كونها أكبر قيمة بين قيم العوامل الأخرى، والتي تشير إلى أن الفرق بين القيمة الحرجة والمتوسط الحسابي للعامل البالغ (٤,٥١٤٣) عالٍ جداً، ويشير الانحراف المعياري البالغ (٠,٥٠٧٠٩) وهو أقل انحراف معياري إلى أن عينة الدراسة تتفق على تقدير أهمية هذا العامل. ومن خلال هذه النتيجة يمكن قبول الفرضية القائلة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لعوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- الفرضية الثالثة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لبنود القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T. test) لأهمية بنود القوائم المالية في اتخاذ قرار الائتمان

م	بنود القوائم المالية	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
١	ربحية المنشأة	٤,٨٢٨٦	٠,٣٨٢٣٩	٧٣,٩٣٢	٠,٠٠٠
٢	الربحية من النشاط التشغيلي	٤,٥١٤٣	٠,٧٠١٧٤	٣٧,٦٣٧	٠,٠٠٠
٣	سياسة توزيع وإدارة الأرباح	٤,٢٠٠	٠,٩٣٣٠٥	٢٦,٣١٣	٠,٠٠٠
٤	رأس المال والاحتياطيات	٤,٦٢٨٦	٠,٥٩٨٣٢	٤٥,٢٧٢	٠,٠٠٠
٥	اجمالي الأصول المتداولة	٤,٦٨٥٧	٠,٥٢٩٧٩	٥١,٧٦٧	٠,٠٠٠
٦	صافي رأس المال العامل	٤,٥٧١٤	٠,٦٥٤٦٥	٤٠,٨٦٠	٠,٠٠٠
٧	الالتزامات طويلة الأجل	٤,٦٠٠	٠,٦٥٠٩٧	٤١,٣٦٢	٠,٠٠٠
٨	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات الأخرى	٤,٤٥٧١	٠,٧٨٠٠٠	٣٣,٤٢٧	٠,٠٠٠
٩	المخزون السلعي	٣,٩٤٢٩	٠,٨٧٢٥٥	٢٦,٧٣٣	٠,٠٠٠
١٠	نمو إيرادات المبيعات	٤,٥٧١٤	٠,٧٣٩٠٧	٣٦,١٩٣	٠,٠٠٠
١١	بيان الأصول الثابتة وإهلاكها	٤,٢٠٠	٠,٩٦٤٠٦	٢٥,٤٦٧	٠,٠٠٠
١٢	الأصول الثابتة غير الملموسة وإهلاكها	٤,٠٨٥٧	٠,٨١٧٨٧	٢٩,١٩٣	٠,٠٠٠
١٣	بيان المصروفات الإدارية والعمومية	٤,٢٨٥٧	٠,٩٨٧٣١	٢٥,٣٨١	٠,٠٠٠
١٤	النسب المالية كالعائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق حملة الأسهم ونسبة التداول وغيرها	٣,٨٠٠	٠,٩٠٠٩٨	٢٤,٦٢٤	٠,٠٠٠
١٥	بيان التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	٤,٢٢٨٦	٠,٦٤٥٦١	٣٨,٢٩١	٠,٠٠٠

المصدر: اعداد الباحث نتائج التحليل الإحصائي ٢٠١٩ م

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة T الجدولية (٣,٦٤٦)

من خلال الجدول رقم (٨) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:

١. إن جميع بنود القوائم المالية مهمة بدرجة عالية في التأثير على اتخاذ القرارات الائتمانية، إذ أن متوسطاتها الحسابية أكبر من القيمة الحرجة (٣) وتشير القيم التائية المحسوبة كونها أكبر من القيمة الجدولية إلى معنوية أهمية بنود القوائم المالية.
 ٢. اعتبرت عينة الدراسة بند ربحية المنشأة من أهم بنود القوائم المالية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان، وذلك بناءً على القيمة التائية المحسوبة كونها أكبر قيمة بين قيم العوامل الأخرى، والتي تشير إلى أن الفرق بين القيمة الحرجة والمتوسط الحسابي للعامل البالغ (٤,٨٢٨٦) عالٍ جداً، ويشير الانحراف المعياري البالغ (٠,٣٨٢٣٩) وهو أقل انحراف معياري إلى أن عينة الدراسة تتفق على تقدير أهمية هذا البند.
- ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي المدرجة في الجدول رقم (٨) يمكن قبول الفرضية القائلة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية لبنود القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- الفرضية الرابعة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية للمؤشرات الوصفية للمصارف التجارية في ترجيح اتخاذ القرارات الائتمانية.

جدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T. test) لأهمية المؤشرات الوصفية في ترجيح اتخاذ قرار الائتمان

م	المؤشرات الوصفية للبنوك التجارية	الوسط الحسابي المرج	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
١	سمعة المنشأة ومركزها التنافسي	٤,٥٤٢٩	٠,٧٤١٣٤	٣٥,٨٥٤	٠,٠٠٠
٢	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	٤,٢٢٨٦	٠,٨٤٣١٦	٢٩,٣١٩	٠,٠٠٠
٣	الإدارة التنفيذية للشركة	٤,٢٥٧١	٠,٧٨٠٠٠	٣١,٩١٠	٠,٠٠٠
٤	حجم ونشاط ونوعية المنتج للمنشأة	٤,٣١٤٣	٠,٦٣١١٣	٣٩,٩٧٣	٠,٠٠٠
٥	استمرارية ربح المنشأة	٤,٦٨٥٧	٠,٥٨٢٦٦	٤٧,٠٦٩	٠,٠٠٠
٦	أداء المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى	٤,٤٠٠٠	٠,٦٩٥٤٢	٣٧,٠٥٤	٠,٠٠٠
٧	الصناعة التي تعمل فيها المنشأة ومستقبلها	٤,٥٧١٤	٠,٦٩٨١٤	٣٨,٣١٥	٠,٠٠٠
٨	استقرار الطاقم الوظيفي	٣,٧٤٢٩	١,٠٩٣٩١	١٩,٩٧٢	٠,٠٠٠
٩	مدى توفر خدمات اجتماعية لموظفي المنشأة	٢,٩٧١٤	١,٢٩٤٤٦	١٣,٣٥٢	٠,٠٠٠
١٠	نوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة	٤,٠٠٠٠	١,١٦٣١٦	٢٠,٠٩١	٠,٠٠٠
١١	الظروف الاقتصادية العامة ومعدل التضخم	٤,١٤٢٩	٠,٨٧٩٢٧	٢٧,٥٣٨	٠,٠٠٠
١٢	برامج المسؤولية الاجتماعية	٣,١٤٢٩	١,٣٥٣٤٩	١٣,٥١٩	٠,٠٠٠

المصدر: بيانات الدراسة

درجة الحرية (٣٤)، وقيمة T الجدولية (٣,٦٤٦).

من خلال الجدول رقم (٩) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:

١. أن جميع المؤشرات الوصفية الترجيحية للمصارف التجارية مهمة بدرجة عالية في تأثيرها على اتخاذ القرارات الائتمانية، إذ أن متوسطاتها الحسابية أكبر من القيمة الحرجة (٣) وتشير القيم التائية المحسوبة كونها أكبر من القيمة الجدولية إلى معنوية أهمية المؤشرات الوصفية للمصارف التجارية.
٢. اعتبرت عينة الدراسة أن عامل استمرارية ربح المنشأة من أهم المؤشرات الوصفية الترجيحية للمصارف التجارية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان، وذلك بناءً على القيمة التائية المحسوبة كونها أكبر قيمة بين قيم العوامل الأخرى، والتي تشير إلى أن الفرق بين القيمة الحرجة والمتوسط الحسابي للعامل البالغ (٤,٦٨٥٧) عالٍ جداً، ويشير الانحراف المعياري البالغ (٠,٥٨٢٦٦) وهو أقل انحراف معياري إلى أن عينة الدراسة تتفق على تقدير أهمية هذا المؤشر.

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي المدرجة في الجدول رقم (٩) يمكن قبول الفرضية القائلة: توجد أهمية ذات دلالة معنوية للمؤشرات الوصفية للمصارف التجارية في ترجيح اتخاذ القرارات الائتمانية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

تتلخص نتائج الدراسة من خلال نتائج التحليل الإحصائي والمقابلات الشخصية في الآتي:

١. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع عوامل مصادر المعلومات على درجة عالية من الأهمية في تأثيرها على اتخاذ القرارات الائتمانية، حيث أن معرفة ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات الائتمانية بالمصارف واهتمام إدارة المصارف بتنمية تلك المعرفة من خلال التدريب ساهم بشكل فعال في إدراك العاملين لأهمية تلك العوامل عند اتخاذ القرارات الائتمانية، وأن عامل المعرفة الخاصة بشخصية المقترض من قبل مدير البنك، واسمه في السوق يعتبر من أهم عوامل مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان. ويرى الباحث أن ظاهرة المعرفة الخاصة بشخصية المقترض ظاهرة سلبية من خلالها سوف تنحصر عملية تداول الأموال المقترضة بين بعض الأفراد وسوف تضيق الفرصة على البعض الآخر وخاصة رواد الأعمال الجدد للحصول على الاقتراض اللازم لتنمية وتوسيع أعمالهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الائتماني، والمعلومات الائتمانية الصادرة عن برنامج "سمة".
٢. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية مهمة بدرجة عالية في تأثيرها على اتخاذ القرارات الائتمانية، وأن عامل سمعة المحاسب القانوني الذي قام بتدقيق القوائم المالية والمنظمة المهنية التي ينتمي إليها، يعتبر من أهم عوامل مصداقية وموثوقية القوائم المالية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان. ويرى الباحث أن هذه ظاهرة إيجابية من شأنها سوف تخلق التنافس بين المحاسبين القانونيين

- وسوف تعزز من عملية تفعيل جودة خدمات التأكيد لمكاتب المحاسبة والمراجعة ومدى الالتزام بالمعايير الدولية. ولهذا طلبت مؤسسة النقد العربي السعودي من المصارف التجارية التعامل مع برنامج "قوائم" كمساهمة في تحسين جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
٣. كما بينت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع بنود القوائم المالية مهمة بدرجة عالية في التأثير على اتخاذ القرارات الائتمانية، وأن عامل بند ربحية الشركة من أهم بنود القوائم المالية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان.
٤. كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع المؤشرات الوصفية التوجيهية للمصارف التجارية مهمة بدرجة عالية في تأثيرها على اتخاذ القرارات الائتمانية، وأن عامل استمرارية ربح المنشأة من فترة إلى أخرى، من أهم المؤشرات الوصفية التوجيهية للمصارف التجارية المؤثرة في اتخاذ قرارات الائتمان.

التوصيات: من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث، يورد مجموعه من التوصيات يوجزها فيما يلي:
التوصيات العامة:

١. ضرورة تفعيل دور مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تفعيل دور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة في المحيط المهني - باعتبار المحاسبة هي مهنة وليست وظيفة يجب أن تقوم على الصدق والأمانة - بما يلزم المحاسبين القانونيين بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية مراجعة وموثوق بها تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
٢. ضرورة اهتمام إدارات المنشآت بنظم المعلومات المحاسبية وتشكيل لجان المراجعة الداخلية من موظفي الإدارة غير التنفيذيين وتفعيلها لتعزيز حوكمة الشركات وموضوعية وموثوقية القوائم المالية لخدمة المستخدم الخارجي.
٣. تحسين الإعلام المالي من خلال تشكيل فريق عمل يتكون من الأساتذة الأكاديميين والمهنيين للعمل معا لتكوين إرشادات للأعلام المالي لمواكبة التغيرات الحديثة التي حصلت على البيئة المحاسبية السعودية.

التوصيات الخاصة:

١. عدم التركيز على الوجاهات الاجتماعية والمعرفة الشخصية عند اتخاذ القرار الائتماني، لضمان التحول من فلسفة السياسة الائتمانية القائمة على المعرفة الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسة الائتمانية والتعامل مع برنامج "قوائم".
٢. يتعين على المصارف التجارية إلزام منشآت الأعمال والأفراد بتقديم معلومات مالية أكثر موثوقية، من خلال التزام هذه المنشآت بالتقيد بالمعايير الدولية عند أعداد قوائمها المالية والاعتماد على نفسها في الأعداد، ومراجعتها من قبل محاسب قانوني.
٣. تفعيل الاعتماد على القوائم المالية الموثوقة المتوفرة في برنامج "قوائم" لما لذلك من تأثير على قرار حصولها على الائتمان المصرفي.
٤. زيادة الاهتمام بتحليل القوائم المالية والاعتماد على مصادر المعلومات الناتجة من عمليات التحليل من خلال رفع قدرات موظفي إدارة الائتمان وإدارة المخاطر بالتدريب والتأهيل المستمر، والتعيين على أساس الكفاءة والقدرة على استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم المخاطر المالية لقرارات الائتمان.
٥. تحديث السياسات الائتمانية للمصارف في ضوء المستجدات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة مع ضرورة تبادل الخبرات بين المصارف التجارية في مجال الائتمان المصرفي وتوسيع التعامل مع برنامج "سمه" لضمان توفير المعلومات الائتمانية عن قطاع الأفراد وقطاع الأعمال.
٦. ضرورة العمل على زيادة درجة التفويض الممنوحة للفروع وخاصة تلك العاملة في منطقة نجران باعتبارها منطقة جاذبة للاستثمار وتشهد مشاريع تنموية وخدمية، في ظل وجود ضوابط محددة لخدمة التسهيلات الائتمانية وأهمية دورها في التنمية المستدامة.
٧. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والتطبيقية عن هذا الموضوع تعتمد على متغيرات أخرى لا يبرز أهمية القوائم المالية والتحليل المالي والائتماني لها لتفعيل دور القطاع المصرفي في التنمية المستدامة للمملكة.

كشف بأسماء المصارف العاملة في منطقة نجران والتي تمثل مجتمع وعينة الدراسة

الرقم	اسم المصرف
١	البنك الأهلي التجاري
٢	مجموعة سامبا المالية
٣	البنك السعودي للاستثمار
٤	مصرف الإنماء
٥	بنك الجزيرة
٦	بنك ساب
٧	البنك السعودي الفرنسي
٨	بنك الرياض
٩	بنك البلاد

المراجع:

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

١. حماد، طارق عبدالعال. (٢٠٠٢). التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، جامعة عين شمس.
٢. الزبيدي، حمزة محمد. (٢٠٠٢). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الطبعة الأولى. الوراق للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن.
٣. الشيرازي، عباس مهدي. (١٩٩٠). نظرية المحاسبة. الكويت. دار السلاسل.
٤. مطر، محمد عطية. (٢٠٠٣). التحليل المالي والائتماني. الطبعة الأولى. دار وائل للنشر. الأردن.
٥. مطر، محمد عطية. (١٩٩٥). المحاسبة المالية. دار حنين للنشر عمان.
٦. أبو نصار، محمد وحמידات جمعة. (٢٠٠٩). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. الطبعة الثانية. دار وائل للنشر. الأردن.
٧. نور، أحمد. (٢٠٠٠). مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية. الإسكندرية، الدار الجامعية.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية:

١. البحيصي، عصام محمد. والكحلوت، خالد محمد. (٢٠٠٧). "العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني". مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية. المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.
٢. التميمي، محفوظ صالح. (٢٠١٢). "القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية دراسة ميدانية". مجلة المدير. مركز تطوير الإدارة، الخرطوم، السودان، العدد الخامس.
٣. العباس، أيمن. (٢٠٠١). "المؤتمر العلمي المبني الثالث - مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية ومسئولية الإدارة عن إعداد البيانات المالية ومسئولية مدقق الحسابات"، ١٨-١٩ أيلول عمان، الأردن.
٤. لطفي، منير موسى. (٢٠٠٢). "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن". مجلة دراسات: المجلد (٢٩)، العلوم الإدارية، العدد (١)، الجامعة الأردنية، كانون الثاني.
٥. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (٢٠٠٨). "إصدارات جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين". الأردن، يناير.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١. بكاري، هاجر، (٢٠١٤-٢٠١٥). "مصدقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٢. جبرة، عاصم حسن محمد. (٢٠١١). "أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك السودانية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٣. حماد، طارق عبدالعال. (١٩٩٧). "نموذج مقترح لترشيد قرار الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في خصائص وأهداف الوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر.
٤. سعيد، منى إبراهيم محمد. (٢٠٠٤). "السياسات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية ومخاطر الإقراض المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن اليمن.
٥. شمسان، علي صالح قاسم. (٢٠٠٩). "مدى اعتماد البنوك الإسلامية على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الائتمان - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.
٦. شحيل، خلود محمد. (٢٠١٧). "دور تحليل القوائم المالية في قرارات منح الائتمان وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية- دراسة تطبيقية على البنوك السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز السعودية.
٧. القطناني، خالد محمود. (٢٠٠٤). "أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية.
٨. أبو كمال، ميرفت علي. (٢٠٠٧). "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
٩. محمد، محرم مكرد محمد. (٢٠٠٦). "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والأنظمة المحاسبية في المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية نظرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن.

المراجع الأجنبية:

- [1] Danos. Paul, Holt. Doris L., Imhoff. Jr. & Eugene. A. (2004) "The use - Of Accounting Information in bank lending decisions". Accounting Organizations and Society. 14 (3):235-246, [https://doi.org/10.1016/0361-3682\(89\)90025-1](https://doi.org/10.1016/0361-3682(89)90025-1)
- [2] Jacobson. T. (2003). "Bank Lending Policy and Value at Risk". Journal of Banking and Finance. 27(4). London.
- [3] Sekaran. U. (2014) Research methods for business: A Skill building approach, 6 Edition. John Wiley & Sons Inc. New York.

القوانين:

١. نظام الشركات التجارية للعام ١٤٣٧-٢٠١٥ م
٢. نظام السوق المالية واللوائح التنفيذية للعام ١٤٢٤-٢٠٠٣ م
- المقابلات الشخصية:
١. مقابلة شخصية مع الأستاذ ماجد اليامي مدير مجموعة سامبا المالية - منطقة نجران



The Effect of Enterprises Audited Financial Statements on Credit Decision Making - Survey Study

Mahfood Saleh Altamimi

Professor at the College of Administrative Sciences, University of Najran, KSA
mahfoodaltamimi@hotmail.com

Received Date : 11/3/2020

Accepted Date : 2/6/2020

DOI : <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.8.3.2>

Abstract: This study aimed to identify how credit decisions are made based on the accounting information available in the audited financial statements, where it was applied to a sample of seven commercial banks operating in Najran (Saudi Arabia). These banks are the major institutions that attract investment in the southern region of Saudi Arabia. In order to achieve the objectives of this study and answer its questions, the researcher designed a questionnaire to collect the data from 50 employees representing the general managers, directors of credit departments, managers of risk departments, managers of internal audit departments, and compliance officials in addition to some employees in those departments in these selected banks.

The analysis of data was done applying SPSS program. The findings showed that there are several factors affect the credit decision-making. The most significant ones are: the personal knowledge and the reputation of the borrower by the bank manager, the reputation of the chartered accountant who audited the financial statement.

In the light of the findings, the study proposed a number of recommendations. First, the need to increase attention to the financial statements' analysis and the use of analysis indicators in the financial risk assessment of credit decisions, by enhancing the skills of credit and risk management staff through continuous training and related qualifications and also through the recruitment based on competence and ability to use financial tools. Second, the need to shift from the philosophy of credit policy based on personal knowledge to a professional method relying on accounting information as a basis for rationalizing credit policy. Finally, there is a need to increase the degree of credit decisions authorization to bank branches.

Keywords: Enterprises; Financial Statements; Commercial Bank; Credit decision.

References:

- [1] Al'bas, Aymn. (2001). "Alm'tmr Al'lmy Almhny Althalth - Mdqq Alhsabat Walms'wlyh Almhnyh Walqanwnyh Walajtma'yh Wms'wlyh Aledarh 'n E'dad Albyanat Almalyh Wms'wlyh Mdqq Alhsabat", 18-19 Aylwl 'man, Alardn.
- [2] Albhysy, 'sam Mhmd. Walkhlwt, Khald Mhmd. (2007). "Al'waml Alm'ethrh Fy Mda A'tmad Ms'wly Ala'tman 'la Althlyl Almaly Fy Trshyd Alqrar Ala'tmany". Mjlt Aljam'h Aleslamy: Slslt Aldrasat Alensanyh. Almjld Alkhams 'shr, Al'dd Althany.
- [3] Bkary, Hajr, (2014-2015). "Msdaqyh Alm'lwmat Almhasbyh Wdwrha Fy Atkhad Alqrarat Aledaryh", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Jam't Alshhyd Hmh Lkhdr Balwady – Klyt Al'wm Alaqtsadyh Waltjaryh W'lwm Altystyr, Aljza'r.
- [4] Danos. Paul, Holt. Doris L., Imhoff, Jr. & Eugene. A. (2004) "The use - Of Accounting Information in bank lending decisions". Accounting Organizations and Society. 14 (3):235-246, [https://doi.org/10.1016/0361-3682\(89\)90025-1](https://doi.org/10.1016/0361-3682(89)90025-1)
- [5] Hmad, Tarq 'bd Al'al. (1997). " Nmwdj Mqtrh Ltrshyd Qrar Alakhtyar Byn Bda'l Alqyas Waltqyym Almhasby Fy Khsa's Wahdaf Alwhdat Alaqtsadyh - Drash Ttbyqyh", Rsalt Dktwrah Ghyr Mnshwrh- Klyt Altjarh, Jam't 'yn Shms- Msr.
- [6] Hmad, Tarq 'bdal'al. (2002). Altqaryr Almalyh Ass Ale'dad Wal'rd Walthlyl Wfqaan Lahdth Alesdarat Walt'dylat Fy M'ayyr Almhasbh Aldwlyh Walamrykyh Walbrytanyh Wal'rbyh Walmsryh, Aldar Aljam'yh, Jam't 'Eyn Shms.

- [7] Jacobson. T. (2003). "Bank Lending Policy and Value at Risk". Journal of Banking and Finance. 27(4). London.
- [8] Jbrh, 'asm Hsn Mhmd. (2011). "Athr Althlyl Almaly 'la Qrarat Mnh Ala'tman Almsrfy Fy Albnwk Alswdanyh- Drash Mydanyh", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Jam't Alswdan Ll'lwm Waltknwlwja.
- [9] Abw Kmal, Myrft 'ly. (2007). " Aledarh Alhdythh Lmkhatr Ala'tman Fy Almsarf Wfqaan Llm'ayyr Aldwlyh Bazl li - Drash Ttbyqyh 'la Almsarf Al'amlh Fy Flstyn", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Klyt Altjarh, Aljam'h Aleslamy, Flstyn.
- [10] Ltfy, Mnyr Mwsa. (2002). "Msadr Alm'lwmat Almstkhdmh Mn Qbl Ms'wly Aleqrad Wala'tman Fy Albnwk Altjaryh Al'amlh Fy Alardn". Mjlt Drasat: Almjld (29), Al'lwm Aledaryh, Al'dd (1), Aljam'h Alardnyh, Kanwn Althany.
- [11] Alm'ayyr Aldwlyh Le'dad Altqaryr Almalyh. (2008). "Esdarat Jm'yt Almjm' Al'rby Llmhasbyn Alqanwnyyyn". Alardn, Ynayr.
- [12] Mhmd, Mhrm Mkrd Mhmd. (2006). "Al'laqh Byn Alefsah Almhasby Fy Alqwa'm Almalyh Walanzmh Almhasbyh Fy Almsarf Aleslamy - Drash Thlylyh Nzryh", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Klyt Al'lwm Aledaryh - Jam't 'dn.
- [13] Mtr, Mhmd 'tyh. (2003). Althlyl Almaly Wala'tmany. Altb'eh Alawla. Dar Wa'l Llnshr. Alardn.
- [14] Mtr, Mhmd 'tyh. (1995). Almhasbh Almalyh. Dar Hnyn Llnshr 'man.
- [15] Abw Nsar, Mhmd Whmydat Jm'h. (2009). M'ayyr Almhasbh Walablagh Almaly Aldwlyh. Altb'h Althanyh. Dar Wa'l Llnshr. Alardn.
- [16] Nwr, Ahmd. (2000). Mbad' Almhasbh Almalyh Almbad' Walmfahym Walejra'at Almhasbyh Walm'ayyr Almhasbyh Aldwlyh Wal'rbyh Walmsryh. Aleskndryh, Aldar Aljam'yh.
- [17] Alqtnany, Khald Mhmwd. (2004). " Athr Astkhdam Alm'lwmat Almhasbyh 'la Alada' Aledary Fy Alshrkat Alsna'yh Almsahmh Al'amh Fy Alardn", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh - Aljam'h Alardnyh.
- [18] S'yd, Mna Ebrahym Mhmd. (2004). " Alsyasat Ala'tmanyh Fy Albnwk Altjaryh Alymnyh Wmkhatr Aleqrad Almsrfy", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Jam't 'dn Alymn.
- [19] Sekaran. U. (2014) Research methods for business: A Skill building approach, 6 Edition. John Wiley & Sons Inc. New York.
- [20] Shhbl, Khlwd Mhmd. (2017). "Dwr Thlyl Alqwa'm Almalyh Fy Qrarat Mnh Ala'tman W'laqtha Balmkhatr Ala'tmanyh- Drash Ttbyqyh 'la Albnwk Als'ewdyh", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Klyt Alaqtasad Waledarh - Jam't Almlk 'bd Al'zyz Als'wdyh.
- [21] Shmsan, 'ly Salh Qasm. (2009). "Mda A'tmad Albnwk Aleslamy 'la Alqwa'm Almalyh Almdqqh Fy Atkhad Qrarat Ala'tman - Drash Mydanyh", Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Klyt Al'lwm Aledaryh, Jam't 'dn.
- [22] Alshyrazy, 'bas Mhdy. (1990). Nzryt Almhasbh. Alkwyat. Dar Alslasl.
- [23] Altmymy, Mhfz Salh. (2012). " Alqwa'm Almalyh Almdqqh Alsadrh 'n Mnshat Ala'mal Wathrha Fy Atkhad Qrarat Ala'tman Fy Albnwk Altjaryh Alymnyh Drash Mydanyh". Mjlt Almdyr. Mrkz Ttwyr Aledarh, Alkhrtwm, Alswdan, Al'dd Alkhams.
- [24] Alzbydy, Hmzh Mhmd. (2002). Edart Ala'tman Almsrfy Walthlyl Ala'tmany. Altb'h Alawla. Alwraq Llnshr Waltwzy', Sn'a' Alymn.